

I. العولة وإشاعة الفساد(*)

د. فتيحة حيمر(**)

موضوع الفساد قد طالته العولة حيث سقطت الحدود التي كانت تجعل منه مجرد شأن داخلي يخص دول الجنوب، فالرشوة في المعاملات والصفقات العالمية تتم بين دول نامية ودول صناعية، كما أن تهريب الأموال وغسيلها يتجه إلى الشمال والنموذج الجيد هو البنوك السويسرية التي تصمت تحت ستار الحسابات على الكثير من أنماط الفساد. أستاذ علم الاجتماع "حيدر ابراهيم".

مقدمة

لقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين حدوث الكثير من التغيرات والتطورات في العالم مثلت طفرات أحدثت انقلاباً في موازين القوى العالمية، ما جعل دول من العالم خاصة النامية منها تواجه تحديات أهمها ما أطلق عليه في الكتابات المعاصرة ظاهرة العولة، التي تلقي بظلالها على مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية لتؤثر عليها إيجاباً إن كان للعولة إيجابيات وسلبات.

(*) موضوع نشر في مجلة فكر ومجتمع، ع 13.

(**) الآن محاضرة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

قسنطينة 03 - الجزائر.

والعولة لا تكمن مخاطرها في كونها مفهوم مجرد، بل في أنَّها تتمثَّل في مجموعة من السياسات، والآليات والإجراءات العملية التي تتكامل معاً لتشكِّل واقعاً ملموساً يضيف آثاره في كافة مجالات الحياة الإنسانية.

وإن كانت العولة تشكِّل أحد أهم التحدّيات التي تواجه دول العالم إلّا أنَّها ليست الوحيدة، إذ تواجهها إلى جانب ذلك مشكلات كثيرة أبرزها على الإطلاق

ظاهرة الفساد التي يجمع الكل على استشرائها في سائر المعمورة دون استثناء، فأوضحت بذلك ظاهرة عالمية في غاية الخطورة كونها تعقد الأمور وتضعب المسائل التي تعيق الشعوب والدول الناشدة للديمقراطية، مع تهديدها حتى في كيانها النظامي، وأمنها الاجتماعي، واستقرارها السياسي، ورخائها الاقتصادي، وتنميتها المستدامة أصلاً، وإن كان كلُّ ذلك يحدث بكيفيات مختلفة ودرجات متفاوتة.

وبالعودة إلى أهم الدراسات والأبحاث التي تمَّت في مجال الفساد في العديد من الدول نجد، ومع الأسف الشديد أنَّ أكثر الدول والمجتمعات معاناة من هذه الظاهرة هي في الأساس دول نامية ومنها بالطبع دول إسلامية، التي من المفترض أنَّها تعمل بدين يحوي في كنفه دواء هذه الظاهرة التي استعصى على البعض، ومنها دول عربية مسلمة حلها.

وعليه نقوم في هذا الموضوع ببحث دور العولة في تغذية ظاهرة الفساد، معتمدين في ذلك على منهجية متعدّدة الاقتربات. لمعرفة كيف

تساهم العولمة في توفير الأجواء الملائمة لترويج الفساد وتغذية منابعه باستمرار؟

يمكن الإجابة على ذلك من خلال التطرُّق إلى مباحث ثلاث:

المبحث الأول. العولمة: التعريف، النشأة والأسباب

أولاً. تعريف العولمة: العولمة ثلاثي مزيد، على وزن قولبة، واللفظ مشتق من العالم الذي هو جمع مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلم⁽¹⁾.

فالعولمة جعل الشيء عالمياً، وهي ترجمة لكلمة (Mondialisation) الفرنسية المأخوذة من لفظ عالم (Monde) وعالمي (Mondial) وعولمية (Mondialité).

والكلمة الفرنسية (Mondialisation) إنما ترجمة لكلمة (Globalisation) الإنجليزية المشتقة من لفظة (Global) التي تترجم إلى "الكون" أو "الكوكب الأرضي"⁽²⁾.

فالترجمون العرب عرّبوا مصطلح (Globalisation) من المعنى اللغوي سابق الذكر، وهي كلمة منسوبة إلى العالم بفتح اللام، وأقرب المعاني للعولمة أنّها نظام جديد يراد به توحيد العالم في إطار جديد وموحد⁽³⁾.

هذا، وقد استعملت مفاهيم أخرى للدلالة على نفس المعنى مثل: الكونية (نسبة إلى الكون)، الكوكبية (نسبة إلى كوكب الأرض)، الأمركة (إنطلاقاً من الحكم عليها)، العالمية (نسبة إلى العالم)، الكلوية نسبة إلى الكل أي جميع الناس

على هذه الأرض، النظام العالمي الجديد وهو الاسم الذي يرجع إلى أوائل التسعينات...الخ⁽⁴⁾.

والراجع أنه يصعب لحدّ الآن حصر العولمة في تعريف واحد شامل محدّد الأبعاد والملاحم، بحكم تعدّد أبعادها، وجوانبها، ومستوياتها وما تتعرّض له من تغيرات حادة وسريعة.

وهذا على الرغم من بروز إسهامات فكرية عديدة من قبل العلماء والمفكرين والباحثين في شتى الاختصاصات من أبرزهم نجد:

1. جيمس روزنو أحد علماء السياسة الأمريكيان الذي عرّف العولمة بقوله هي: "العلاقة بين مستويات متعدّدة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والإيديولوجية، وتشمل إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"⁽⁵⁾.

2. المفكر مارتن البرو (Martin Albrow) يقصد بالعولمة: "البعد العالمي للأشياء وتعني أيضا الشمولية أي بمعنى إعطاء الأشياء بعداً يشمل العالم في إطار "عالم شمولي (Monde globalise)"⁽⁶⁾.

3. الأستاذ برتران بادي (Bertrand Badie) الذي يعتبر العولمة: "قوة قاهرة وسالبة لقانون الحماية الدولية بل هي تؤسّس لما يسمى بالاستعمار الجديد وتشجيع لانتشار متزايد لظاهرة الإقصاء وبأشكال مختلفة في الجنوب"⁽⁷⁾.

4. باربر جيوفري (Barber) فقد عرّفها بأنّها: "تمثّل الحتميات الأربعة التي تشكّل ديناميكية عالم الغرب وهي حتمية السوق وحتمية الموارد

وحتمية المعلومات والتكنولوجيا وحتمية البيئة التي تسهم جميعها في تصغير العالم والحد من بروز الحدود القومية”⁽⁸⁾.

5. فيشر (Fisher) الذي عرّفها على أنّها: ”تشير إلى تحوّل العالم إلى إقتصاد عالمي وأنّها تتكوّن من عنصرين هما عولمة أسواق التي تعود إلى اندماج الأسواق الوطنية في سوق عالمي ضخم، والثاني هو عولمة الإنتاج والذي يشير إلى ميل الشركات لمصدر البضائع والسلع من موانع مختلفة يهدف للإستفادة من اختلاف التكاليف ونوعية عناصر الإنتاج كالعمالة والطاقة ورأس المال، ويشير إلى أنّ المحاولة الأولى للعولمة انتهت مع نهاية الحرب العالمية الأولى ويعتبر انهيار اتفاق بريتون وودز إعادة لولادة سوق رأس المال العالمي”⁽⁹⁾.

6. الباحث حسن حنفي الذي يرى أنّها: ”تعبّر عن صراع تاريخي بين المركز والمحيط (الأطراف) بين الشمال والجنوب بين الاستعمار والتحرّر بين الهيمنة والاستقلال”.

7. الأستاذ برهان غليون الذي تعني العولمة عنده: ”أنا تجاوزاً للعلاقة بين المركز والمحيط وتدفع إلى ترابط مكثف في الأحداث التاريخية والتكوينات الاقتصادية الاجتماعية، وتتجسّد في نشوء شبكات عالمية للإتصال تؤدي إلى الربط الفعلي بين جميع الاقتصاديات والبلدان والمجتمعات وتضعها لحركة واحدة، وتعني أيضاً خضوع البشرية لتاريخية واحدة أي تعني أنّها تجري في بيئة ثقافية واجتماعية وسياسية موحدة أو في طريقها للتوحيد”⁽¹⁰⁾.

8. محمد الأطرش وقد عرّفها بقوله هي: ”اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات

والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وإنَّ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متعدّدة الجنسيات⁽¹¹⁾.

9. صادق جلال العظم الذي عرّف العولمة بأنّها: نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها⁽¹²⁾.

وما يتّضح من التعريفات السابقة أنّها متباينة بتباين الزاوية التي ينظر منها كل فقيه أو مفكّر، الأمر الذي أدّى إلى إنعدام الاتفاق على تعريف واحد محدّد ودقيق للعولمة، لكن ومن منطلق نظرة عامة لكل جوانبها، وأبعادها، وآلياتها يمكن القول أنّ العولمة هي: "سيادة النمط الغربي في السياسة والاقتصاد والثقافة في المجتمعات البشرية كلّها قصد فرض السيطرة والحفاظ على التفوّق دائماً".

ثانياً. نشأة العولمة وتطوّرها: لقد تضاربت الآراء والمواقف بين مختلف المختصين حول مسألة نشأة العولمة وظهورها كما تضاربت حول تحديد معناها بالضبط، أي هل العولمة قديمة النشأة أم حديثة؟ فجاء الجواب على قولين: الأول يرى أنّ ظاهرة العولمة قديمة، عمرها خمسة قرون بحيث تتردّد إلى القرن الخامس عشر (15م) زمن النهضة الأوروبية الحديثة أين بدأ التقدّم في مجال الاتصال والتجارة⁽¹³⁾، والقول الثاني يرى في العولمة ظاهرة جديدة وهي امتداد للنظام الرأسمالي الغربي أو المرحلة الأخيرة منه والتي برزت في المنتصف الثاني من القرن العشرين (20م) وذلك مع نهاية الحرب الباردة عام 1961م ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً عام 1991م، وما تلا ذلك من إنفراد

الولايات المتحدة الأمريكية وبروزها كقوة وقطب واحد تزعم قيادة العالم عسكرياً، سياسياً واقتصادياً⁽¹⁴⁾.

غير أنَّ المطلع على ما أورده مختلف المختصون حول نشأة العولمة وتطورها يمكن أن يوفق بينها بالإعتماد على إسهام "رولاند روبرستون" في هذا الخصوص والذي يحدّد مراحل تطوّر العولمة كالآتي:

1. المرحلة الجنينية: سادت واستمرت في أوروبا (منذ بداية القرن 15م إلى منتصف القرن 18م) حيث شهدت نمو المجتمعات القومية، وضعف القيود التي سيطرت خلال العصور الوسطى القائمة على الفردية⁽¹⁵⁾.

2. مرحلة النشوء: (منتصف القرن 18م 1870م) شهدت تبلور العلاقات الدولية، وتقنين أوضاع المواطنة، والإنسانية وانتشار عقد الإتفاقيات الدولية ونشأة المؤسسات ذات الصلة بتنظيم العلاقات الدولية والاتصالات بين الدول والشعوب والحضارات وبداية الاهتمام بالقومية والعالمية ومدى قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.

3. مرحلة الإرتقاء: (1870م حتى عشرينات القرن 20م) هنا ظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي، الهوية القومية والفردية وإدماج بعض المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي والاستعانة في ذلك بوسائل الاتصال المتقدمة فبدأت المسابقات الرياضية الدولية، والجوائز الدولية (نوبل)، وشهدت هذه المرحلة فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، وإنشاء عصبة الأمم سنة 1919م.

4. مرحلة الصراع: (عشرينات القرن 20م إلى ستينات القرن 20م) قبل الخوض في مضمون هذه المرحلة ينبغي الإشارة إلى أنَّ العولمة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت انتكاسة ملحوظة، إذ تمّ التراجع خلالها

عن سياسة حرية التجارة والعودة للقيود والسبب في ذلك أن تلك المرحلة عرفت ثلاثة أحداث كبيرة هي الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والكساد العظيم (1929-1933) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) التي تخطى العالم بعدها عن سياسة إفقار الجار (غلق الأسواق أمام منتجات الدول الأخرى) مما يودّي في النهاية إلى إفقار الجميع وذلك بإبرام الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية (الجات) عام 1947 قصد تحرير التجارة الدولية.

هذا بالإضافة إلى الإتفاقية الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول خارج إطار "الجات" والتي ساهمت في نمو التجارة العالمية وتأكيد عالمية الأسواق.

وقد اتسع دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان تم تأسيسهما عام 1944 على إثر انعقاد المؤتمر المالي والنقد للأمم المتحدة في "برتيون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية. ليشمل الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد⁽¹⁶⁾.

وقد شهدت هذه المرحلة الحروب الفكرية حول مصطلحات ذات صلة بالعملة، وصراعات عالمية حول صور وأشكال الحياة والتركيز على الموضوعات الإنسانية مثل: إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكي في اليابان، وظهور الأمم المتحدة عام 1945م⁽¹⁷⁾.

5. مرحلة عدم اليقين: (من الستينات إلى نهاية التسعينات 1999) لقد شهدت هذه المرحلة من تاريخ تطوّر العملة سقوط النظام الشيوعي بعد أن أعلن الرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" عام 1985 عن ثورته (البيروستريكا) على أساس إصطلاحات جذرية في ذلك النظام.

وأعقب ذلك اجتياح الجيش العراقي للكويت، وما نتج عنه من تحالف عالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتهت بطرد الجيش العراقي عام 1991 وتحرير الكويت.

لكن ما كرس أكثر فكرة العولمة لصالح النظام الأمريكي هو طرح فكرة فتح الأسواق بعضها على بعض ليكون الرابح الأقوى طبعاً هو صاحب الرأسمال الأكثر وصاحب الإعلام الأقوى، وصاحب التكنولوجيا الأحدث، فكانت نتيجة ذلك منظمة التجارة العالمية والتي أنشأت عام 1995 التي تعدُّ أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة كونها تمارس دور أساسي في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدججة في الإقتصاد العالمي⁽¹⁸⁾.

فقد شهدت هذه المرحلة من تطوُّر العولمة بالإضافة إلى ذلك إدماج العالم الثالث بشكل كبير في المجتمع الدولي، وهبوط الإنسان على سطح القمر، وتعميق القيم المادية، ونهاية الحرب الباردة، وتعدُّد الثقافات، وقد ساعد على تحقيق ما سبق ثورة المعلومات والاتصالات والفضائيات والأنترنت والتحويلات النقدية الإلكترونية⁽¹⁹⁾.

6. مرحلة الهيمنة: بدأت مع بداية القرن 21م والذي شهدت بدايته عام 2001 أحداث 11 سبتمبر واتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لها ذريعة للسيطرة والهيمنة على العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالتحالف مع بريطانيا مما جعل البعض يطلق على هذه المرحلة "الأمركة" بمعنى فرض الإدارة الأمريكية على المجتمع الدولي وتسخير الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة لخدمة الأغراض الأمريكية، وكذا الاستعانة بالمنظمات التابعة للامم المتحدة ذات الطبيعة الدولية لتحقيق السيطرة الاقتصادية الأمريكية على العالم وتعميق التبعية التجارية والاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة الدولار الأمريكي على

كافة المعاملات المصرفية، وتسخير شبكة المعلومات الأمريكية الدولية لتعميق التبعية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا أصبح العالم وحيد القطب يمثل رأس كبير يحرك جسم أكبر حجماً هو الدولة الكوكبية والسوق الكونية أي الدولة القارة المسيطرة تقود الكوكب وتحرك السوق العالمية طالما توفرت لها مبررات موضوعية تتمثل في قوة اقتصادها وهزيمة نماذج مشابهة لها⁽²⁰⁾.

وهكذا نجد أن أحداث 11 سبتمبر 2001م وما تبعها من إجراءات انتقامية أمريكية من حكومة الطالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان ثم احتلال العراق 2003م كلها تعزز النزعة الأمريكية للسيطرة على منابع النفط في كل من أفغانستان والعراق ومن ثم السيطرة على الاقتصاد العالمي.

وقد حرص "بوش الابن" على رفع لافتة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والحرية أو التحرير من النظم القمعية الحاكمة مثلما حدث في العراق وأفغانستان وتنصيب حاكم بالطريقة الأمريكية لضمان نجاح العولمة الأمريكية المهيمنة على المنطقة ثم على الدول العربية والإسلامية .

وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تبسط سيطرتها على العالم سياسياً واقتصادياً ولم تعد حريصة على ديمقراطية الحكم طالما أنها تخدم مصالحها وتحقق أهدافها في تحقيق العولمة الأمريكية في شتى البلاد، وهذا يعكس ما كانت تروج له قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والتخلص من النظم الشمولية الشيوعية والاشتراكية في معظم الدول التي كانت تطبق الاشتراكية والديكتاتورية إذ لم تعد ورقة الديمقراطية راجحة في كافة الأحوال بل أن الممارسات الأمريكية عقب 11/09/2001 وما تبعها من احتلال لأفغانستان والعراق بعيدة تماماً عن

الديمقراطية أو الشرعية أو حقوق الإنسان. فقد خالفت العديد من أسس ومبادئ الديمقراطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

وفي ضوء ما سبق أصبح دور الأمم المتحدة يواجه مشاكل كما أقر ذلك (أنان كوفي) وهي ناتجة عن تشكيل مجلس الأمن الذي قام على أساس توزيع النفوذ والتحالفات عام 1945م وهو ما لا يعكس اليوم طابع العولمة. وبذلك أضعفت دور الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية على مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن العولمة⁽²¹⁾.

من الدواعي الكامنة خلف اختلاف الآراء وتضاربها حول مفهوم العولمة، نشأتها وتطوراتها، تعدد أنواعها وأبعادها وتجلياتها على أرض الواقع، ولابد من أخذها بعين الاعتبار إذا ما أردنا كشف دور العولمة في تزايد الفساد عند دول العالم خاصة الدول الثالثة منها، ويمكن حصر العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة في مستويات (ثلاث) متداخلة ومتربطة هي: الاقتصاد والسياسة والثقافة، فالعولمة إذن تنقسم إلى أشكال متنوعة ذات أبعاد متعددة:

1. العولمة السياسية: تعني العولمة السياسية الآتي:

■ أنها نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.

■ هي: "الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية".

كما أن الإيطالي "ريكاردو بتريل" توقع أن تكون السلطة في المستقبل في أيدي مجموعة متحدة من رجال أعمال دوليين وحكومات مدن، همها الأول تعزيز القوة التنافسية لتلك المشاريع والمؤسسات العالمية المستوطنة في مدنها.

أي أن العولمة السياسية هي تقليل لدور الدولة وتقليص لفاعلية أدائها، واعتبار بدلاً منها الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية شريكا لها في صنع قراراتها السياسية تحضيراً لقيام الحكومة العالمية الواحدة التي تضم تلك الشركات العابرة للقارات والهيئات الدولية.

ومن ملامح العولمة السياسية مظهرين أساسيين هما:

الأول. إضعاف دور الدولة القومية: فإذا كانت السيادة من أهم مقومات الدولة القومية، فالعولمة نقض ذلك حيث أنها تلغي الحدود الجغرافية وتربط اقتصاد وسياسة وثقافة الدولة الواحدة بدولة أخرى مما يؤدي إلى إضعاف السيطرة التقليدية للدولة.

فالعولمة حسب عبد الغني عبد الغفور توفر فرصاً لقوى سياسية واقتصادية خارجية لممارسة أنشطة تحدث خلافاً بالاستقلال الوطني، ومن سيادة الدولة كونها تتيح الفرصة لمزيد من النشاط الاقتصادي الرأسمالي. بل كما يقول صادق جلال العظم العولمة عالم من دون دولة ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويؤدي إلى إذابة الدولة الوطنية لتتحول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه⁽²²⁾.

ثانياً. حقوق الإنسان وحقوق الفرد والحريات العامة: ينظر إلى هذه المفاهيم التي تنادي بها منظمات دولية ضرورة لحماية المواطن من ظلم

الدول وطريقة أساسية للتغلب على كل أشكال الاستعباد والتعصب، خاصة دول العالم الثالث، التي تتسم أنظمتها وحكوماتها بالاستبداد.

هذا، و إن كان في تلك المنظمات الدولية لحقوق الانسان والفرد والحريات العامة، تهديداً واضحاً لسيادة الدول.

لكن يمكن أن نضيف إلى المظهرين السابقين مظاهر أخرى أكثر تفصيلاً صاغها توفيق إبراهيم حسنين في كتابه (العولمة: الأبعاد والانعكاسات) وهي كالآتي⁽²³⁾:

-الانتقال من الثنائية إلى الأحادية ومن الشمولية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.

-تزايد التعاون والتنسيق الدوليين قصد مواجهة مشكلات أصبحت بفضل العولمة عابرة للحدود أي عالمية كمشكل الهجرة غير الشرعية، المخدرات، غسيل الأموال، التطرف ، تلوث البيئة والأمراض الفتاكة والإرهاب، وهو الأمر الذي دفع ببعض دول العالم إلى تكييف سياساتها معاً في سبيل كل ذلك.

-تنامي مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) والتي تعدّ تنظيمات مستقلة عن الحكومات لها فروع في دول عديدة عبر العالم كمنظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود... وغيرها.

-اتّساع مجال عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، والتنمية وحقوق الإنسان ... والخ.

وإن كانت فيه أمور كان لابدّ من عدم التدخل فيها كالمجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول، وفقط التعامل مع العولمة يكون في إطار جوانب هامة كإحلال السلام والتعاون للحفاظ على البيئة والتعاون لمنع انتشار

الأسلحة النووية، وكذا التعاون والتنسيق لمكافحة الأمراض المعدية وهي جوانب تحتم التعامل، التعاون والتنسيق.

-إعادة تعريف عناصر قوة الدولة في ظلّ العولمة السياسية إذ بعدما كانت تقاس بالكثافة السكانية والمسافة والموارد الطبيعية والقوات المسلحة ودرجة تسليحها، أصبحت تقاس بمدى توافر المعلومات وامتلاك القدرة على تحديثها، وكذا بمدى قدرة وكفاءة الدولة على التفاعل مع أزماتها الداخلية والخارجية، إضافة إلى قدرتها على مواجهة جرائم التكنولوجيا وآفات كفيروس الحاسوب والقرصنة في شبكات المعلومات، وأخيراً مدى كفاءتها في التنسيق بين مختلف تلك العناصر باستخدام المعلومات الحديثة.

وأخيراً إذا كان مضمون العولمة السياسية هو قيام عالم بلا حدود سياسية وتجلياتها تتضح من خلال تقلص السيادة الوطنية للدول، وبروز تكتلات سياسية إقليمية، والانتقال الحر والسريع للسياسات والقرارات والتشريعات عبر العالم من مستوى محلي إلى مستوى دولي، وكذا انتشار مبادئ الديمقراطية مع ما تتطلبه كنظام سياسي للحكم من تعددية سياسية، وأحزاب، وحرية تعبير ومجالس تشريعية ودساتير، ورأي عام... وغيرها ذلك. وإن كان هذا النظام قد تغلغل في العديد من مجتمعات دول العالم الثالث خاصة منذ الحملات العسكرية الغربية البغيضة في القرنين الماضيين، لكن تزايد انتشارها أكثر منذ إطلاق مصطلح العولمة⁽²⁴⁾.

2. العولمة الاقتصادية وأبعادها: يمكن تعريف العولمة الاقتصادية على أنّها⁽²⁵⁾ :

-عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، ينضوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال.

-هي: "الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها، وهي إيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وهي تعد العالم بالرفاه وبالمزيد من التقدم".

أي العولمة الاقتصادية هي نشر القيم الغربية في المجال الاقتصادي وهي قيم تهدف أساساً إلى سلعة العالم وتحويل أفرادها إلى مجرد مستهلكين لما يروج على المستوى العالمي من طرف الشركات متعددة الجنسية التي تحتكر التكنولوجيا والمال والمعلومات والخدمات.

وعليه، فإنَّ أبعاد العولمة الاقتصادية أربع أساسية تتمثل في⁽²⁶⁾:

- عولمة الاستثمار وأسواق رؤوس الأموال.

- عولمة الإنتاج.

- عولمة الاتصالات والمعلومات.

- عولمة الأسواق والاستهلاك.

3- العولمة الاجتماعية وأبعادها: ويقصد بها: " بروز المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية التي تهدف إلى خلق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات الدول وسياساتها في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب، والمخدرات والجريمة والقضايا الاجتماعية والإنسانية".

ومن القضايا الاجتماعية التي تشكّل مجالا لنشاط منظمات المجتمع المدني نجد:

- قضية الانفجار السكاني التي تعدُّ من أخطر المشاكل التي تضغط على الموارد والبيئة.

- قضية الفقر كون العالم يضم في الوقت الراهن أكبر عدد من فقراء.
- قضية حقوق الإنسان إذ تشير التقارير إلى (أن 67) دولة من العالم فقط من تلتزم بذلك في حين حوالي مليارين من سكان العالم يعيشون الظلم والقمع والتسلط من قبل أنظمتهم وحكوماتهم.
- قضية المخدرات والجريمة المنظمة.
- قضية الإرهاب والتطرف.
- قضية البيئة والتلوث والتدهور البيئي المستمر.

وإن كانت هذه القضايا تحمي الاهتمام بها والتعاون دوليا من أجل الحد من بعضها وحل أخرى، إلا أن هناك من يبشر بنتيجة للعولمة الاجتماعية وهي ولادة الإنسان العالمي ومواطن الانترنت المتمي لمجتمع كوني واحد متحرر من انتماءاته اللغوية، والثقافية، والجغرافية، وعولمة الآن⁽²⁷⁾.

فالعولمة الاجتماعية تتجلى أبعادها بمرامي تتمثل في التحرر التدريجي من النسيج الاجتماعي القومي المشكل من قيم اجتماعية وعادات وتقاليد ومصالح مادية بين الطبقات الاجتماعية المسيطرة داخل كل دولة وبذلك يتجه العالم في ظل العولمة إلى تحقيق مجتمع عالمي واحد تذوب فيه الفوارق الاجتماعية بين الشعوب وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الدور الهام في القيام بذلك كالتنقيات والجمعيات التي تعمل على تغيير الكثير من المعتقدات والعادات الاجتماعية التي تتعارض مع القيم الاجتماعية التي تدعو إليها القوى الأوروبية والأمريكية، ومثال ذلك: المؤتمرات الدولية للسكان وللمرأة التي تنظمها الأمم المتحدة بالتعاون مع تلك الجمعيات تعتبر خير مثال للجهود الرامية إلى محاولة تدويل القيم والعادات الاجتماعية⁽²⁸⁾.

4 - العولمة الثقافية وأبعادها: ويعرفها عبد الإله بلقزيز بأنها: "فعل اغتصابي ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح بالتقانة فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة".

وفي نظر اثناسيو رمونييه (Ignacio Ramonet) هي: "نوع من الاستعمار الثقافي الذي يمارس صوراً مختلفة من التلاعبات لجعل البشرية تتقبل الوضع الجديد للعالم" (30)

وهذا النوع من العولمة ظهر بظهور ثقافة الصورة التي استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية، نتيجة تطوير الثقافة وانتشارها خارج البلدان وبتصدير يتم من طرف إمبراطوريات إعلامية مهمتها الأساسية تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي البصري، الذي حل محل القراءة ومحل الأسرة والمدرسة في التربية.

بل ويتفق أغلب الباحثين على أن هذه العولمة ما هي إلا عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، ولعل ما يؤكد هذا الرأي محاولة بعض الكتاب الأمريكيين الإيحاء بوجود عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى الأمر الذي يحتم سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات.

ويتضح البعد الثقافي للعولمة من خلال استيراد الثقافة النابعة من الفكر والحضارة الغربية الوافدة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، انطلاقاً من فكرة صراع الحضارات وسيطرة حضارة الغرب على كافة حضارات العالم، ولهذا السبب تعمل قوى العولمة على إضعاف الثقافات المحلية وطمسها باستخدام التكنولوجيا والأقمار الصناعية.

ففي المجال الديني مثلاً يقرّ هتجيتون بأنّ مشكلة الغرب الخطيرة هي الإسلام، الثقافة المختلفة التي يقتنع أصحابها بتفوق ثقافتهم، وذكر أنّ الحل لاختراق هذه الثقافة إجراء حوار بين الحضارات وذلك لاحتواء الاختلافات الموجودة بين الاسلام والثقافة الغربية⁽³¹⁾ وقس على هذا بالنسبة لبقية الثقافات الأخرى.

فهي تعمل على نقل الثقافة الغربية لتخترق المناهج الدراسية في المدارس والجامعات والنوادي والجمعيات غير الحكومية التي تحظى بالدعم الغربي تشجيعاً لها على إذكاء روح التمرد على الثقافة القومية والحضارة الشرقية ووصفها بالتخلف والجمود وعدم القدرة على التكيف مع التقدّم والرقى والرفاهية ومع غزو المنتجات والأفكار الأوروبية وأمريكية لمختلف دول العالم فبلغ الخطاب الثقافي تحمل المعتقدات والقيم والسلوك والفكر الغربي لدرجة شيوع الأسماء الأجنبية للمنتجات والمتاجرة المحلية وشيوع قصص الأطفال المستوردة وكذلك لعبهم التي تقدم الفكر المستورد⁽³²⁾.

5- العولمة الإعلامية وأبعادها: ينطوي مفهوم عولمة الإعلام حسب الدكتور محمد شومان على مجموعة من الأبعاد والمكونات الأساسية أوجزها في الآتي:⁽³³⁾

- أنّ عولمة الإعلام هي عملية متسارعة التغير، تعتبر أحد أبعاد عولمة الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، وكما أنّها تعتمد على نتائج الثورة في مجال الاتصالات.

- الترابط والتكامل بين مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ومجتمع المعلومات، إلى درجة أنّه أصبح من العسير تقديم تعريف لمفهوم الإعلام أو الاتصال دون ربط ذلك بتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية لما وفرته هذه الأخيرة من وسائل جديدة في الاتصال مثل: البث التلفزيوني الفضائي،

الصحافة الإلكترونية عبر شبكة الانترنت، وسائل الاتصال المحمولة... وغيرها.

- النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات إلى درجة أصبحت معها عولمة الإعلام جزءاً أساسياً من عولمة الاقتصاد نظراً لدورها الكبير في اقتصاديات الدول الكبرى والأسواق العالمية، ومن هذا يتضح بعد هام لعولمة الإعلام ألا وهو تعظيم الأرباح للشركات متعددة الجنسية التي تعمل في مجالات إنتاج وسائل الإعلام والاتصال والمعلومة وبيع خدماتها.

- توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية المتاحة أمام الجمهور، وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية البلد المهيمن على أكبر نصيب من الإنتاج العالمي / الإعلامي.

- تقليص دور الدولة والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة في الإعلام وخصخصته لصالح الشركات متعددة الجنسية الاحتكارية ومما يفتح الباب على مصراعيه أمام نشر الأخبار الكاذبة والدعايات المغرضة دون أي التزام لا بالأخلاق والقيم الإنسانية الخيرية ... إلخ.

وتتميز العولمة الإعلامية والتكنولوجية بسمات معينة تتمثل في الآتي⁽³⁴⁾:

- الثورة التكنولوجية الهائلة.
- تطور وسائل الاتصال والتواصل وتقريب المسافات بين الشعوب.
- القرية العالمية واستخدام هائل للمعلومات في الحياة اليومية للإنسان.

6 - العولمة القانونية وأبعادها: بالرغم من كون العولمة لا تلغي الخصوصية القانونية لتشريعات الدول إلا أنها تفرض نوعاً من التقارب والالتقاء بين النظم التشريعية المختلفة المطبقة في معظم دول العالم. شملت حماية الملكية الفكرية وحرية التجارة الدولية، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات وحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة وتجريم العدوان عليها⁽³⁵⁾.

وبذلك تكون العولمة قد أثّرت على القوانين والتشريعات المحلية للدول، كونها عملت على توحيد المجموعات القانونية والمصطلحات والمفاهيم القانونية، وزادت في دور التشريع الدولي في حكم العلاقات ما بين الدول وحتى داخل الدولة نفسها دون الاكتراث بالحدود الإقليمية والجغرافية⁽³⁶⁾.

7- العولمة الإنسانية وأبعادها: تحظى قضية التنمية البشرية باهتمام المؤسسات التنموية القومية والدولية والتي تحرص على إصدار تقارير ومؤشرات لقياسها للتنبيه إلى الفجوة الموجودة بين الإنسان في الدول النامية والإنسان في الدول المتقدمة والتفكير في كيفية التقليل من ذلك⁽³⁷⁾.

غير أنّ المجتمع الإنساني الذي يراد إعادة تشكيله وتكوينه في ظل العولمة مجتمع خاص يختلف عن المجتمعات السابقة، فهو (أي الإنسان) في عصرها ينتمي لعالم الكون الواسع ومنه انتماءه وولاءه يتجاوز حدود الدول أو القوميات أو الأعراف وتُتسع لتشمل الإطار الإنساني الواسع.

والعولمة إذ تهتم بالإنسان فهي تستهدف حياته وحرية ومعيشتة وتعمل على الارتقاء به من خلال نشر الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والعدالة في توزيع الثروة وحقوقه كإنسان⁽³⁸⁾.

رابعاً. أسباب العولمة: تتعدّد وتتنوّع أسباب العولمة بتنوع أنواعها والمجالات التي تتصل بها، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تكنولوجي:

✓ الأسباب السياسية للعولمة: ويمكن حصر أهم الأسباب السياسية الكامنة وراء بروز ظاهر العولمة بشكل جلي في الآتي⁽³⁹⁾:

- انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية: إذ ساعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار النظم الشمولية معه من نازية وفاشية وشيوعية على بروز الرأسمالية والأنظمة الديمقراطية، وتعاظم دور الكيانات العملاقة ودخولها في اتفاقيات وتحالفات أثّرت على العلاقات السياسية والاقتصادية في العالم، كظهور مجموعة الدول الأوروبية ووقعت اتفاقات التجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية وكندا والولايات المتحدة والمكسيك و... غيرها.

- بروز النظام الدولي الجديد: الذي نتج عن وقائع شكلت تاريخ منفصل بين مرحلتين حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ملامح هذا النظام الدولي الجديد نجد:

1. وضوح التقسيم الدولي الجديد للعمل بعد تزايد الشركات متعدّدة الجنسية .
2. اتخاذ المشكلات (كالجفاف، التضخم، التلوث، الفقر، البطالة...) طابعاً دولياً.
3. تغيير مفهوم السيادة الوطنية بتضييق نطاق سلطاتها وتوسيع الاهتمام الدولي بها.
4. الثورة التكنولوجية
5. الاتجاه نحو الديمقراطية

6. الاتجاه نحو المزيد من الوفاق بين الدول لمعاهدات السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

الأسباب الاقتصادية للعولمة: وتتمثل أساساً في⁽⁴⁰⁾:

- إزدياد حجم التجارة الدولية
- تحرير التبادل التجاري والخدمات
- حرية تحرك رأس المال
- إتساع دور الشركات متعددة الجنسية التي ارتبط بظهور مفهوم العولمة.

■ إشتداد حدة المنافسة بين الدول والشركات وقيام مسوقين دوليين بترويج منتجاتهم عبر قنوات دولية تقدمها وسائل الإعلام من خلال قواتها الفضائية ومراسليها في العالم، إضافة إلى استخدام شبكة الانترنت، وبروز التجارة الإلكترونية.

■ انتشار حركة الخصخصة ومفاهيمها كالملكية الخاصة، المنافسة والسوق.

■ سقوط النظام الاقتصادي الشيوعي.

■ سيطرة الولايات المتحدة على معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ومنه تحكمها في المساعدات والقروض التي تمنحها بإملاء الشروط على طالب ذلك.

■ ظهور التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، تكتل جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي، والسوق الأمريكية الشمالية (N.A.F.T.A)، وتكتل الأوبك (A.P.E.C)، وكذلك السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا). وهي تكتلات تسهل التجارة وانتقال العمل ورأس المال داخل دول التكتل.

✓ الأسباب التكنولوجية للعولمة: ويمكن حصرها في عامل التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم عقب ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرة وآخرها الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعدّ الوجه الثاني لعملة واحدة.

وتبرز التطورات العلمية الهائلة نتيجة ثورة التكنولوجيا في العالم خاصة فيما وصل إليه الحاسب الآلي من سرعة مذهشة، إذ توصل إلى إجراء أكثر من مليار عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر نفسه الذي كان يستغرق من قبل ألف عام لإجرائه.

إضافة إلى ذلك، تلك التطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح لكل من الأفراد والدول والمجتمعات الارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية، والفاكسات ومحطات الإذاعة، والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، (التي تبث مختلف برامجها عبر أكثر من 2000 مركبة فضائية)، وأجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات الدولية⁽⁴¹⁾.

وبهذه الحال أو الكيفية أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهم مصدر من مصادر الثروة وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الهامة، وهي التي ساعدت في بروز العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا ما أكدّه الدكتور جمال سليمان الذي يرى أنّ التقنية تؤثر على العولمة في جوانب رئيسة ثلاث هي⁽⁴²⁾:

- اختراع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلبات أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج البلد الواحد.

- تحسين طرق النقل والمواصلات لتسهيل نقل كميات أكبر من الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

وإذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد ساهمت في تسهيل حركة الأفراد والأموال والسلع والخدمات من جهة، وانتقال المفاهيم والقناعات، والأذواق فيما بين الثقافات من جهة ثانية، متخطية بذلك الحواجز الجغرافية واللغوية والعقائدية للمجتمعات والدول،⁽⁴³⁾ فهي التي سرعت من عولمة العالم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... إلخ.

المبحث الثاني: آليات العولمة في إشاعة الفساد

العولمة كظاهرة قديمة في ثوب جديد تعمل على إفساد المجتمعات والدول باعتمادها آليات دولية هامة أنشئت في الأساس، وكما هو معلن لخدمة ومساعدة الدول خاصة النامية منها، غير أن الواقع يؤكد على أنها وسائل تستخدمها حاملة مشعل العولمة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خدمة لمصالحها. وتتمثل في:

(1) **الأمم المتحدة (ONU):** هيئة دولية أنشئت في مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية على أنقاض عصبة الأمم التي توقفت عن عملها شهر سبتمبر 1939م مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، لتحل المشعل مكانها هيئة جديدة هي الأمم المتحدة التي صادقت 51 دولة في 24 أكتوبر 1945م على ميثاقها ليصل عدد أعضائها إلى 192 عضوا عام 2006م، ومقرها بنيويورك، وهي تتألف من ستة أجهزة تنظم عملها وتحقق بها أهدافها، هي الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، محكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية⁽⁴⁴⁾.

(2) **البنك الدولي:** بداية تشير عبارة "البنك الدولي" فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، أما عبارة "مجموعة البنك الدولي" فيشير إلى خمس مؤسسات هي⁽⁴⁵⁾:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- مؤسسة التمويل الدولية .
- المؤسسة الدولية للتنمية.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وهي مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى وتتعاون معاً لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء. والبنك الدولي: ليس بنكا بالمعنى المتعارف عليه بل هو أحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومقرها واشنطن، ويتكون من 185 بلداً ، لهم مسؤولية مشتركة عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية صرف الأموال على المشروعات الإنمائية التي تحد من أعداد الفقراء⁽⁴⁶⁾.

وبذلك يعتبر البنك الدولي: المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي والمهتم بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وبالتالي المسؤولة عن سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص⁽⁴⁷⁾.

وتتألف إدارته من⁽⁴⁸⁾:

(* مجلس المحافظين: الذي يضم البلدان الأعضاء البالغ عددهم نحو 185 دولة وهم يمثلون الهيئة النهائية لوضع السياسات في البنك وهم في العادة وزراء المالية أو التنمية في البلدان الأعضاء.

(* مجلس المديرين التنفيذيين: وهم مسؤولون عن تسيير الأعمال العامة للبنك .

(* **رئس البنك الدولي:** وهو رئيس المجلس التنفيذي ورئيس المؤسسات الخمس المكونة لمجموعة البنك الدولي، ويتنخب لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين، بشرط أن يكون من مواطني البلد الذي له المساهمة الأكبر في البنك أي من الولايات المتحدة الأمريكية وهو شرط أو اتفاق غير رسمي منذ أمد بعيد على ذلك، هذا في الوقت الذي يكون فيه رئيس الصندوق الدولي من بلد أوروبي.

وقد أنشأ هذا البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في مؤتمر "بريتون وودز" الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، والذي حضرته نحو 44 دولة.

وقد شرع في أعماله شهر يونيو 1946، ويعمل به نحو 10 آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني، بحيث ما يزيد عن نصف العاملين في البنك من الأمريكان، والبقية من جميع أنحاء العالم تعمل في مكاتبه القطرية المنتشرة عبر دول العالم، المائة والتسع 109 دولة⁽⁴⁹⁾. وقد تم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15 نوفمبر 1947م.

أما الهدف المعلن من قيامه فتمثل في العمل على مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية وذلك بتوفير رأس المال للاستثمار فيها للأغراض الإنتاجية، وتشجيع تنمية الإمكانات والموارد في الدول النامية. وكذا تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية عن طريق تقديم الضمانات والمساهمة في القروض وأخيرا العمل على تحقيق نمو متوازن طويل الأجل في التجارة الدولية⁽⁵⁰⁾، وفي سبيل كل ذلك يقوم البنك بالاقتراض المباشر من رأسماله أو بالإقراض غير المباشر عن طريق اقتراض البنك من الأسواق المالية، ثم استخدام حصيلة ما اقترضه في إقراض الأعضاء به، ويقوم أيضا بضمان القروض التي

تقدمها البنوك والأفراد للدول لعلاج أزمة مالية ما وإنما فقط للقيام بمشروعات محدّدة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية.

هذا، وقد ساهم البنك الدولي منذ نشأته في إعادة بناء اقتصاديات الدول المتضررة أو التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

(3) صندوق النقد الدولي: كما ورد في قانونه الأساسي صندوق الدولي هو: "مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، وبذلك فهو يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول"⁽⁵¹⁾

وهو أيضا: "وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية قصد العمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقره في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا البالغ 184 بلدا"⁽⁵²⁾.

وكذلك الصندوق الدولي هو: "الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوار نشط عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريبا، وبهذا فهو يعتبر المحفل الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي بل لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي على المستوى العالمي."⁽⁵³⁾

ولقد تبلورت فكرة إنشائه عام 1944 حيث عقد الحلفاء مؤتمراً دولياً في إطار الأمم المتحدة في قرية بريتون وودز بولاية بيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار حدوث كارثة السياسات الاقتصادية التي أسهمت في وقوع الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن (20م) فخلال هذا العقد ومع ضعف

النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، لكن هذا الإجراء لم يؤدي إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والنتائج وتوظيف العمالة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر "بريتون وودز" حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق، أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف⁽⁵⁴⁾.

وفي ديسمبر 1945 دخل ميثاقه حيز التنفيذ عند توقيع 29 بلداً عليه. ويدر الصندوق الدولي بواسطة الأجهزة التالية:

- المجلس التنفيذي: ويتألف من 24 مديراً، و يرأسه المدير العام للصندوق، يجتمع عادة 3 مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق يوم كامل، ويمكنه عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر ذلك في مقره بواشنطن.

- هيئة الموظفين: يقودهم المدير العام و3 نواب، ويعين المدير العام لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

- مجلس المحافظين: يضم ممثلين لكل البلدان الأعضاء، يجتمع مرة واحدة في السنة خلال الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة يكون وزير المالية أو محافظ البنك

المركزي في تلك البلد. ومحافظ مناوب. ويث هذا المجلس في قضايا السياسات الكبرى.

ويؤدّي هذا الصندوق مهام وأدوار تتمثل في:

- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي والذي يمارسه بطرق ثلاث تتمثل في: الرقابة القطرية ، والرقابة العالمية، والرقابة الإقليمية. - الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة .

- يقدم المساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء في كثير من المجالات للاستفادة من خبراته.

- تقوية النظام المالي والنقدي الدولي للحد من مخاطر وقوع الأزمات المالية في المستقبل، ودعم إمكانية الحل السريع لما يقع منها، وذلك بالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.

ولقيامه بتلك الأدوار يعتمد إلى تحصيل الموارد التي يعتبر مصدرها الرئيسي هو اشتراكات الحصص أو رأس المال التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، حيث تدفع البلدان 25 % من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو إحدى العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي، الين الياباني، ويمكن له أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة.

هذا، ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولديه مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي: الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB)، والاتفاقات الجديدة للاقتراض

(NAB)، وبهما يتاح له اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لحوالي 46 بليون دولار أمريكي.

وتتلخص أهداف الصندوق الدولي كما هو معلن أساسا في:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيم سبل التشاور والتآزر فيما يتعلّق بالمشكلات النقدية الدولية .
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلّق بالعملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة لنمو التجارة العالمية.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، حتى تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي⁽⁵⁵⁾.

4) المنظمة العالمية للتجارة (OMC): لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل " الجات" (GATT) الاتفاق العام حول التعريف الجمركية والتجارة، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعاً لإنشاء منظمة دولية للتجارة، فعقدت عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة وعلى أرضها مؤتمراً دولياً عرف باسم مؤتمر بريتون وودز" من أجل ذلك"⁽⁵⁶⁾، على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وأمام تعذر ذلك، اجتمعت 23 دولة بهافانا عام 1947 وأسست ما يعرف "بالكات"، كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية تُمَرُّ عبر دورات ، بدأت من جنيف عام 1947 وانتهت بدورة الأوراغواي يوم 16/04/1994 بمراكش بالمغرب حيث وقعت 24 دولة على الإعلان والذي يقضي بميلاد منظمة التجارة الدولية كبديل لاتفاقيات "الجات"، والتي ستدخل حيز التطبيق الفعلي سنة 1995.

وتختلف (OMC) عن (GATT)، إضافة إلى اعتبارها مؤسسة بآلياتها وهياكلها، في حين ظل "الكات" عبارة عن اتفاقيات، بكونها ستشمل إضافة إلى تجارة السلع، الفلاحة والخدمات، كما تتميز المنظمة بكونها تتوفر على جهاز لفض النزاعات (ORD) يتجلى دوره في حسم النزاعات ما بين الدول الأطراف⁽⁵⁷⁾.

وبهذا فإنَّ منظمة التجارة الدولية هي النظام الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين الدول، وفي قلب هذا النظام نجد اتفاقيات منظمة التجارة الدولية التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة ، وهذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، والعقود التي على أساسها ستبني الدول سياساتها التجارية داخل الحدود المتفق عليها بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات ، المصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم⁽⁵⁸⁾.

هذا، وقد حدّدت (المادة 04) من اتفاقية مراكش هيكل المنظمة على النحو التالي⁽⁵⁹⁾:

- الأجهزة العامة: وتشمل: المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة العامة، جهاز استعراض السياسة التجارية.

- الأجهزة المختصة: وتتمثل في: المجالس الرئيسية، واللجان الفرعية.

أمّا الإنضمام إليها فقد نصّت (المادة 12) من الاتفاقية على أنه لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلالاً ذاتياً متكاملاً في إدارة علاقته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الاتفاقيات التجارية متعدّدة الأطراف أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة ويسري هذا الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعدّدة الأطراف الملحقّة به كما يحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة العالمية للتجارة⁽⁶⁰⁾.

وتضطلع هذه المنظمة بمهام هي⁽⁶¹⁾:

- ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.
- تحقيق عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر.
- إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- فض النزاعات التجارية .
- فحص السياسات التجارية.
- تأطير المفاوضات التجارية .
- مراقبة السياسات التجارية الوطنية والتعاون مع المؤسسات الدولية من أجل وضع السياسات الاقتصادية العالمية.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

هادفة من قيامها بذلك إلى⁽⁶²⁾:

- عدم التمييز بين الدول الأعضاء، وهذا يضمن مبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأعضاء في "الجات".
- إزالة كافة القيود على التجارة، بمعنى إلغاء الحواجز الجمركية.
- اللجوء إلى التفاوض لفض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الإجراءات الانتقامية التي تسبب في تقليل حجم التجارة الدولية .
- المنافسة الشريفة وتشجيع التنمية والإصلاحات الاقتصادية.
- الولوج المتوقع والتصاعدي للأسواق.

5) الشركات متعددة الجنسية: يطلق عادة اسم الشركات متعددة الجنسية على تلك الشركات التي تمارس نشاطاتها وعملياتها عبر الحدود الدولية، ويشير مصطلح الشركة الأم إلى تلك الشركة التي تستمر في العمليات الدولية، في حين تشير الدولة المضيفة إلى الدولة التي تمارس فيها الشركة متعددة الجنسية نشاطها⁽⁶³⁾.

وتسمية متعددة الجنسية تطلق على الشركات فعلا عندما تتجسد فيها معايير التكامل في فروع النشاط مع التعاضد المطرد لنسبة الأعمال الدولية مقارنة بالأعمال القومية للشركة الأم، واتصاف هيكلها التنظيمي والاستراتيجي بدرجة عالية من الأحكام مع وجود تعددية لجنسية المالكين والمديرين ذوي النفوذ في اتخاذ القرارات في إطار يحقق درجة مرتفعة من تناسق السياسات داخل الشركة كشبكة متكاملة⁽⁶⁴⁾. وتعرف الشركات متعددة الجنسية بأنها: " تلك الشركات التي تملك أكثر من وحدة أو فرع انتاجي وتسويقي في أكثر من دولة، تسيطر فيها النواة أو المؤسسة الأم في بلدها الأصلي على رأس المال الكلي لفروعها"، ويتم عادة التمييز بين عدّة

أصناف لها فهناك شركات إثنو مركزية التي تحافظ على طابعها الوطني والشركات متعددة الجنسية اللأمركزية أو المتعددة المراكز، والشركات الجيو مركزية التي تتميز بامتلاكها استراتيجية محدّدة على المستوى العالمي ككل⁽⁶⁵⁾.

ويشارك في عضوية الشركات متعددة الجنسية الأفراد والمؤسسات المساهمة لكن من ناحية العضوية الدولية أو المنشأ الوطني لها فتشكل الدول الصناعية عنصراً بارزاً في التحكم والسيطرة على قراراتها في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتوسع، ومعظم تلك الشركات أمريكية، إذ من مجموع أكبر المؤسسات الـ 500 في العالم نجد (306) منها أمريكية و(74) منها من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية⁽⁶⁶⁾.

ومن أهم ما يميز هذه الشركات متعددة الجنسية، الضخامة في الحجم ولا يقاس هذا الأخير بمقدار رأس المال أو برقم العمالة أو حجم الإنتاج بل برقم المبيعات، أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال (chiffre d'affaires) وبرقم الإيرادات الإجمالية حسب البعض، وكذلك يستخدم مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

كما تتسم بتعدد الأنشطة وتنوعها، بحيث لا تقتصر على إنتاج سلعة رئيسية معينة بل تتعدد منتجاتها، والدافع الحقيقي لها من هذا التنوع هو تدني احتمالات الخسارة، إن خسرت في نشاط تربح في أنشطة أخرى.

وتعرف الشركات متعددة الجنسية أيضاً الاتساع الجغرافي: إذ تنشط في عدد من الأقطار، وضمّاناً لتسهيل الاتصالات بين فروعها المنتشرة عبر العالم اعتمدت اللغة الانجليزية لغة للعمل، واتخذت الدولار وحدة الحساب للجميع.

هذا، بالإضافة إلى أنها تعتمد على المدخرات العالمية، بحيث تنظر الشركات متعددة الجنسية إلى العالم كسوق واحدة وكأي شركة تسعى هذه الشركات الدولية لتعبئة مدخرات من تلك الأسواق.

ولا تكتفي بتعبئة المدخرات فحسب بل تعمل على تعبئة الكفاءات أيضاً، وهي في سبيل ذلك لا تتقيد بتفضيل مواطني دولة معينة عن اختيار الموظفين فيها حتى في المستويات التنفيذية، بل تعتمد على الكفاءة، واجتذاب العاملين البارزين في شركات أخرى⁽⁶⁷⁾.

وهي أيضاً شركات ميزتها التفوق التكنولوجي، مما يمنحها مقدرة كبيرة على ابتكار أنواع جديدة من المنتجات وتنويعها وتحسينها، فضلاً عن قدرتها على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية وكذلك توافر المعرفة والخبرات الإدارية وكافة أساليب الإدارة الحديثة⁽⁶⁸⁾.

المبحث الثالث. مفاصل العولمة

ويمكن إبراز الكيفية التي تساهم بها ظاهرة العولمة في إشاعة الفساد وتوفير الأجواء المشجعة لترويجه وتغذية منابعه من خلال الآتي:

♦ إسهام العولمة في إضعاف دور الدولة بالدول النامية وجعل هذا الأخير هامشي وفرعي وذلك بدفعها نحو الخصخصة واقتصاد السوق وما ينجر عن ذلك من قابلية للفساد أثناء عمليات البيع ونقل الملكية مما يتسبب في هدر المال العام وجعله غنيمة سهلة بأيدي أصحاب رؤوس الأموال الخاصة والمتنفعين والمتواطئين معهم.

♦ تشجع العولمة وتحفز معدلات الفساد من خلال ترويجها للقيم الاستهلاكية الجديدة مغتمة في ذلك الفرص الساذجة لتحقيق الثراء السريع والكسب غير المشروع بعيداً عن أي اعتبارات أخلاقية كانت أم مهنية ولعل هذا ما يلاحظ في أغلب الدول النامية وإن كان بدرجات متفاوتة إذ تراجعت بها القيم والمفاهيم من قبيل المصلحة العامة، الولاء والانتماء للوطن، المجتمع العادل التي كانت في ظل الدولة القومية لتحل محلها مصطلحات جديدة تتمثل أبرزها في: الطمع والاستغلال ، التفوق، المنافسة، الفرص الذهبية، القفزة السريعة.

وكما هو معلوم تجعل ثقافة الاستهلاك قيم الإنسان بمقدار ما يستهلكه ويصبح امتلاك الأشياء ثمناً لفقدان الشخصية.

♦ التستر على فساد المؤسسات الدولية وتبريره، هذا في الوقت الذي تسلط فيه الضوء على فساد صغار الموظفين المحليين، والذي تعقد بشأنه مؤتمرات دولية لمكافحة وتدعو من منابرها إلى وضع القوانين وتشكيل المحاكم لردعه، لكن هذا في الوقت الذي تصدر فيه قوانين تمنع محاكمة قياداتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والذين يتورطون في جرائم إنسانية من إبادة الشعوب، وسرقة المتاحف والآثار والكنوز والبنوك... وغيرها. وأولئك لهم الحصانة ولا يحاسبون على ذلك، لماذا؟ لكونهم كما يدعون يعملون على تحرير الشعوب ودمقرطتها ومكافحة الإرهاب، ومنع أسلحة الدمار الشامل، والتي تعد أقنعة يتسترون بها لفرض هيمنتهم على العالم بأسره⁽⁶⁹⁾.

♦ تناقص قدرات الدول تدريجياً فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها⁽⁷⁰⁾ وهو الأمر الذي يؤكد الياباني كينشي أوهمي " في كتابيه المشهورين " نهاية الدولة القومية " و " عالم بلا حدود " إذ يرى أن : " المحددات

الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرب المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أنَّ الدولة تتغير بشكل تدريجي من المتغير المستقل إلى المتغير التابع في التفاعل الدولي" ⁽⁷¹⁾، وحتى دانيال بل عالم الاجتماع الأمريكي يقول: "إنَّ الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الارهاب، وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى" ⁽⁷²⁾

♦ تساهم العولمة في إشاعة الفساد من خلال تسببها في زيادة معدلات الفقر والبطالة بسبب سياساتها المجحفة التي تفرض على المجتمعات والدول في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها. فقد أدت وستؤدي إلى تشغيل خمس المجتمع لإنتاج جميع السلع، وستستغني عن الأربع الأخماس الآخرين نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر وتدفع بهم إلى حافة الفقر والجوع.

وهي بهذا تقضي على الطبقة الوسطى التي هي الأصل والهامة في إحداث التوازن والاستقرار والتطور الاجتماعي.

ولهذا ما أقرته الأمم المتحدة في إحدى تقاريرها والذي أفاد بأنَّ قوى العولمة وبالرغم من إتاحتها فرص لم يحلم بها لمنفعة بعض الشعوب لبعض الدول إلا أنَّها أسهمت في الوقت نفسه وذلك في كثير من دول العالم في رفع معدلات الفقر والظلم، والقلق على فرص العمل وتفتيت القيم والعادات السائدة منذ زمن بعيد ونشر أخرى بعيدة عن الفطرة والقيم الشريفة.

♦ تجريد العولمة أجهزة الرقابة عديد من صلاحياتها كالرقابة على المال العام وذلك بحجة السماح للأموال والسلع التنقل بحرية وتخفيف القيود على

الاستثمارات بين الدول، والإعهاد بها لمؤسسات غير قادرة على تحمل المسؤولية كمنظمات المجتمع المدني والتي لم يكتمل تبلورها أو لم تنشأ بعد في العديد من الدول النامية⁽⁷³⁾.

♦ تسهم العولمة في إشاعة الفساد بالدول النامية ومنها الجزائر من خلال المشروطة في تقديم المساعدات الدولية حيث تربطها بما يسمى ببرامج التكيف وإعادة الهيكلة، وذلك عبر السياسات المفروضة من قبل كل من المنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وهذا دون أدنى مراعاة لخصوصيات تلك الدول وأوضاعها الصعبة مساهمة بذلك في تنمية الفساد والتخلف، لا التنمية المستدامة كما يطرحونها. وذلك ما يبرر هنا تدهور حصة دول العالم الثالث في التبادل التجاري وتدني الموارد من تصديرها للمواد الأولية إلى قرابة الثلث، إضافة إلى تقلص إنتاجها إلى أدنى من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي بحجة مخالفتها للضوابط البيئية ولتشغيلها الأطفال وغيرها من التبريرات الواهية.

♦ للمنافسة التي ينادي بها أنصار العولمة دور كبير في تنشيط الفساد سواء ما تعلق بالمنافسة بين الشركات الدولية وما يترتب عنها من تقديم الرشاوى والعمولات للحصول على العقود والمناقصات، أو ما تعلق بالمنافسة السياسية بين الأحزاب وما يصاحبها من عقد للصفقات مع الشركات الكبرى في العالم قصد تمويل حملاتها الانتخابية مقابل وعود تقدمها لها في حال الوصول إلى السلطة وممارستها.

♦ تساهم بما ينجر عن سياسة الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في تزايد مستمر لإعداد الموظفين المتعاطين للفساد بسبب تدني رواتبهم وذلك عن طريق بحثهم عن ما يعوض ذلك النقص في الأجور، كالإكراميات

والرشاوى مقابل قيامهم بواجباتهم الروتينية، وهذا ما تردد في تقارير منظمة العمل الدولية سنويا ابتداء من عام 1994م.⁽⁷⁴⁾

♦ تساهم في نشر الفساد من خلال نشر الثقافة الغربية وبالذات تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، وليس هذا فحسب بل تنفي الثقافة من حيث المبدأ وتعبر عن عداوة شديدة لأي صورة من صور التمييز، ثقافة تريد من العالم أن يعتمد المعايير المادية النفعية الغربية كأساس لتطوره، وفي هذا الصدد يقول "بلقزير" (العولة كما يدعي روادها هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة).

لكن أي ثقافة هذه؟. ثقافة قامة على إشاعة ما يسمى بأدب الجنس وثقافة العنف، إذ من شأنها أن تنشأ أجيال بكاملها تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية، وأن تنشر الرذيلة والجريمة والعنف بالمجتمعات ، وتقتل أوقات الشباب بتضييعها بما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة، وتساهم في نشر هذه الثقافة الفاسدة شبكات اتصال حديثة وقنوات فضائية وبرامج إعلانات ودعايات للسلع الغربية، وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية.

هذا وقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة هذه الوسائل بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة على كل من النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم.

فغناء مايكل جاكسون، وتلفزيون رامبو، وسينما دالاس أصبحت هي النماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم، هذا بالإضافة إلى انتشار الأزياء

والمنتجات الأمريكية وظهور اللغة الإنجليزية على واجهات المحلات والشركات وعلى اللعب والهدايا وملابس الأطفال والشباب.

فالثقافة باتت تخضع للتبادل الحرّ وهو ما يجعل من الخصوصيات القفافية قابلة للاختراق والتهجين، فحتى وإن كان عالم الاقتصاد والمبادلات يبدو علما ماديا بجتا إلا أنّه يسوق وراء كل سلعة رموز قيمة ثقافية لا تتصادم والقيم الراسخة محليا فحسب، بل تلغيها أصلا لتحل محلها⁽⁷⁵⁾. أي كم قال الدكتور "بركات محمد مراد": "العولمة الثقافية نتيجة وملازمة للعولمة الاقتصادية"⁽⁷⁶⁾.

«وليس هذا فحسب بل تكرس العولمة نزعة الأنانية لدى الفرد وتعمق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقات الاجتماعية، هاملة بذلك المشاعر الإنسانية القائمة على التعاطف والتكافل والتضامن والتعاون مع الآخرين .

« بل وتكرس تلك النزعة حتى في علاقة الرجل بالمرأة الأمر الذي يؤدي إلى تساهل مع الميول والرغبات الجنسية، فيفضى إلى انتشار الإباحة والرذيلة والتحلل الخلقي وخدش الحياء والكرامة، وهذا تمرد على النظم والأحكام التي تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة في المجتمعات.

« كما تجعل العولمة من الشح والبخل والجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة فضائل دون أدنى التفات إلى قيم الفطرة الإنسانية النبيلة.

وفي هذا الصدد يقول عماد الدين خليل الذي يشرح بشكل جيد ومبسط دور العولمة في إفساد المجتمع: " وفي الجانب الاجتماعي تسعى العولمة إلى تعميم

السياسات المتعلقة بالطفل والأسرة وكفالة حقوقهم في الظاهر، إلا أن الواقع هو إفساد وتفكيك الأفراد واختراق وعيهم، وإفساد المرأة والمتاجرة بها، واستغلالها في الإثارة والإشباع الجنسي، وبالتالي إشاعة الفاحشة في المجتمع وبالمقابل تعميم فكرة تحديد النسل وتعقيم النساء، وتأمين هذه السياسات وتقنينها بواسطة المؤتمرات ذات العلاقة: (مؤتمر حقوق الطفل)، (مؤتمر المرأة في بكين)، (مؤتمر السكان)، وما تخرج به هذه المؤتمرات من قرارات وتوصيات واتفاقيات تأخذ صفة الدولية، ومن ثم الإلزامية في التنفيذ والتطبيق... وما تلبث آثار ذلك أن تبدو واضحة للعيان في الواقع الاجتماعي استسلاما وسلبية فردية، وتفككا أسرياً واجتماعياً، واحباطات عامة وشلل تام لدور المجتمع الذي تحول إلى قطيع مسير ومنقاد لشهواته وغرائزه لا يعرف معروفا ولا ينكر منكراً، متحللاً من أي التزامات أسرية واجتماعية إلا في إطار ما يليي رغباته وشهواته وغرائزه".⁽⁷⁷⁾

كما تساهم في زيادة معدلات نسب الجريمة في مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة. وهذا ما أكدته الكاتبان الألمانيان هانسيتر مارتن وهار الدشومان حيث قالوا: ينتفع مرتكبو الجرائم متعددة الجنسيات أيضاً من إلغاء القيود القانونية المفروضة على الاقتصاد، فعلى مستوى كل البلدان الصناعية تتحدث دوائر الشرطة عن طفرة بينة في نمو الجريمة المنظمة وكان أحد موظفي الشرطة الدولية قد أشار إلى هذه الحقيقة بعين العقل حينما راح يقول: إن ما هو في مصلحة التجارة الحرة، هو في مصلحة مرتكبي الجرائم أيضاً⁽⁷⁸⁾.

ويضيفان في نفس السياق: "إن النتائج المترتبة تثير الرعب بلا شك ففي منظور الخبراء أوضحت اليوم الجريمة المنظمة عالمياً، أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً، إنه يحقق أرباحاً تبلغ خمسمائة مليار دولار في العالم".⁽⁷⁹⁾ أو 1,5 ترليون حسب مصادر الأمم المتحدة، وتشمل هذه الجريمة المنظمة من

جرائم شديدة السوء والخطورة مثل التجارة بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والتي بلغت (7 مليار)⁽⁸⁰⁾. أو أغراض أخرى كالعمالة أو الخدمات القسرية أو العبودية أو ممارسات مشابهة للعبودية أو العمل بالإكراه أو نقل الأعضاء وهذا الفساد بعينه.

فقد قدر عدد الأشخاص المتاجر بهم سنويا على المستوى العالمي حوالي سبعمائة (700) ألف شخص وأغلبهم نساء وأطفال، هذا على غرار مصادر أخرى تقدره بما يتراوح بين مليون وأربعة ملايين شخص.

ففي السوق الأمريكية فقط يقدر عدد النساء والأطفال المتاجر بهم نحو خمسين ألف بغرض الاستغلال الجنسي فحسب ما بالك عن آخرين يستغلون في أغراض أخرى.

وكل هذا يتم في ظل عدم قدرة الدول الفقيرة على منع اختطاف الأطفال من المدارس أو المنازل أو الشوارع أو مخيمات اللاجئين و توفير الحماية اللازمة لهؤلاء الأطفال والنساء⁽⁸¹⁾.

♦ تساهم العولة في إشاعة المناخ المناسب للفساد من خلال الاتجار في شعوب عالم وتتخذ هذه المتاجرة صورا عدة أبرزها⁽⁸²⁾:

(*) المتاجرة بأقوات الشعوب الفقيرة، ويفرض شروط ذات الطبيعة السياسية على هذه الدول للحصول على ما لديها من ثروات طبيعية بثمن بخس، بينما تبيع لها ما تصدره إليها من سلع بأسعار باهظة. هذا مع فرض شروط مانعة لنفاذ صادرات الدول الفقير إلى الدول المتقدمة، مما يجعلها عاجزة عن الاعتماد على ذاتها في علاج مشاكل الفقر والبطالة وغيرها.

والمعونات المقدمة من طرف الأمم المتحدة لمساعدة هذه الدول الفقيرة تعود إلى الدول المتقدمة ثمنا لصادراتها وبذلك تذهب المعونات المالية تلك من الأمم المتحدة إلى الدول المتقدمة دون المرور بالدول الفقيرة .

(*) من صور الاتجار في الشعوب أيضا الذي تلجأ إليه الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إشعال الحروب والصراعات العسكرية، والاحتلال في مناطق متفرقة من العالم قصد السيطرة على ثروات الدول النامية وتدمير بنيتها الأساسية لتقوم بعدها بالمناجزة في عقود الإعمار بها وفقا لمصالحها السياسية والاقتصادية.

مثال ذلك: ما ذكرته بعض التقارير الصادرة من العراق أن شركة إسرائيلية تدعى شركة " سوسل " فازت بعقدين للتنقيب عن البترول في العراق وهي موجودة بتل أبيب بفرع لها في باريس يشرف عليها بعض المتورطين في فضائح فساد خاصة في شركة الاستكشافات النفطية التابعة لوزارة البترول العراقية، كما تتوقع تلك الشركة بالفوز بعقد ثالث للبحث عن البترول بالعراق.

هذا فضلا عن ضمان سوق رائجة لتجارة السلع بتلك الدول مقابل نهب مواردها وثرواتها، وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية حسب التقارير الدولية الأكثر إنفاقا على الحروب والصراعات والسلاح، حيث بلغ نصيبها من النفقات 48 % عام 2005 م في مقابل 1.12 تريليون دولار إنفاق عسكري عالميا.

هذا وتعدّ روسيا المصدر الأول للسلاح ثم الدول الأوروبية الأخرى، في حين تعتبر الدول النفطية العربية الشرق الأوسطية أكبر مستورد للسلاح الأمريكي والأوروبي متفوقة بذلك الدول المتقدمة في الاستيلاء على فوائض

النفط والثروات المالية لدول الأوبك، وتحرمها من إنفاق هذه الفوائض في التنمية. ومنه الإبقاء عليها تابعة دوماً.

(*) من صوره أيضاً إقراض الدول المتقدمة، الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات بفائدة تتراوح ما بين 20 % و 50 % وهذا في الوقت الذي تقترض فيه هذه الشركات أموالها من أسواق وول ستريت بالولايات المتحدة الأمريكية بفوائد لا تتعدى 6 % سنوياً وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على كون الدول الفقيرة هي من تمول الدول الغنية وليس العكس.

(*) تتجار العولمة في الشعوب من خلال تنظيم برامج البعثات الدراسية لأبناء الدول النامية بجامعاتها واستقطاب المتفوقين منها، كيف ذلك؟ من خلال منحهم الجنسية والإقامة والمساهمة في تقوية اقتصادياتها وحرمان بلدانهم الفقيرة أو النامية من خبراتهم وعلمهم علماً أنها هي من قامت بإعدادهم والإنفاق عليه حتى المرحلة الجامعية، من غير أن تتحمل الدول المتقدمة شيئاً من النفقات أثناء ذلك، وهذا ما يعرف باستنزاف العقول المهاجرة اعتماداً على المزايا والإغراءات المقدمة من طرفها.

(*) من أحدث صور المتاجرة في الشعوب، احتكار مباريات كأس العالم لما تدره من أموال طائلة على البلد المنظم، وليس هذا فحسب بل تقوم الدول المتقدمة بشراء اللاعبين الممتازين من الدول النامية خاصة الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، وليس هذا فقط بل يتم احتكار بث هذه المباريات العالمية، وفرض رسوم اشتراكات باهظة للحصول عليها، الأمر الذي أدى إلى حرمان عشاق كرة القدم في شتى أنحاء العالم النامي من متابعتها.

ومنه لم يعد خافيا على أحد ارتباط الرياضة العالمية بالاقتصاد الدولي ليس فقط عن طريق التجارة والإيرادات واحتكار البث التليفزيوني بل امتدت هذه العلاقة إلى البورصات العالمية، إذ ترتفع البورصة في البلد الفائز وتنخفض في البلد الخاسر. وبهذا أضحت كرة القدم ميداناً خصباً للعملة والمتاجرة في الشعوب واستنزاف الأقدام بعد استنزاف العقول.

♦ الاعتماد على مبدأ الحرية في تنقل الأموال والأشخاص في إطار العملة فتح المجال أمام البنوك العالمية لتقوم بأدوار مشبوهة في تسهيل انتقال وتحويل أموال الفساد عبر مختلف الدول⁽⁸³⁾.

خاتمة

ومما تقدم يتضح أنَّ هيئة الأمم المتحدة إلى جانب الثلاثي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، كلها تعمل في الأساس وليس كما هو معلن، على تذيب الحدود بين الدول، وتجسيد دور الدولة والخصخصة وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وهي كلها عوامل تمثل المبادئ المقدسة والشروط اللازمة والضرورية لعمل النظام الرأسمالي في شكله الجديد القديم (الليبرالية الجديدة). ألا تكون بذلك تلك الآليات أطرافاً فاعلة في قضية تعاني منها شعوب العالم بأسرها خاصة الشعوب الثالثة منها، وهي قضية الفساد بمختلف أشكاله مالياً كان أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً، نتيجة ما تؤدي إليه تلك السياسات المفروضة من قبلها (تلك المؤسسات الدولية) والتي تهيمن على تسييرها والتحكم في أموالها وكيفية صرفها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الخاضعة هي الأخرى لمشيئة الشركات الكبرى العابرة للقارات واللوبيات.

الهوامش

- (1) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، العولمة والمجتمع، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 14.
- (2) ساحل مخلوف، "ايبستمولوجيا العولمة"، (مجلة دراسات إستراتيجية)، العدد السابع، الجزائر: الدار الخلدونية النشر والتوزيع، جوان 2009، ص 89.
- (3) علاء الدين، العولمة وأثرها في العالم الثالث (التحدي والاستجابة)، الأردن: دار زهران، 2001، ص 9.
- (4) [http : // muntada islamtoday.net/t/46232.html](http://muntada islamtoday.net/t/46232.html).
- (5) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 20.
- (6) ساحل مخلوف، مرجع سابق، ص 91.
- (7) نفسه، ص 92.
- (8) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 24.
- (9) نفس المرجع ، نفس الصفحة.
- (10) ساحل مخلوف، مرجع سابق، ص 93.
- (11) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 23.
- (12) د. محمد عمر الحاجي ، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، ط/2، دمشق: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 18.
- (13) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 29.
- (14) نفسه، ص 30.
- (15) د. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط/1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص 136.
- (16) د. عيبر محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 37 - 40.
- (17) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 137.
- (18) د. عيبر محمد علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص 42.
- (19) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 137.

- (20) نفسه، ص 138.
- (21) نفسه، ص 139 - 144.
- (22) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 61 - 62 .
- (23) نفسه، ص ص : 65 - 66 .
- 24) [http:// www. Islamecom.com/ publish / article.74.shtml](http://www.Islamecom.com/publish/article.74.shtml).
- (25) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 67 .
- (26) د. عيبر محمد علي عبد الخالق، مرجع سابق، ص 49.
- (27) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص ص: 75 - 76
- (28) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 122.
- (29) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 70.
- (30) د. عمار بن سلطان، العولة ومستقبل العلاقات الدولية، (مجلة فكر ومجتمع)، العددان الخامس والسادس / أكتوبر 2010، الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ص 15.
- (31) عمار تكتسانة، "العولة، مفهوما وتأثيرها على العالم العربي"، (مجلة فكر ومجتمع)، العدد العاشر، أكتوبر 2011، الجزائر: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ص 193.
- (32) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 124.
- (33) د. محمد عمر الحاجي، مرجع سابق، ص 20 - 23.
- 34) [http://www.ymaarik.com/inf/news.php? action = show & id = 3](http://www.ymaarik.com/inf/news.php?action=show&id=3).
- (35) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 124.
- (36) علاء الدين، مرجع سابق، ص 18.
- (37) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 129.
- (38) علاء الدين، مرجع سابق، ص 18.
- (39) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 50 - 52 .

- (40) نفسه، ص 46 - 50 .
- (41) نفسه، ص ص: 55 - 56 .
- (42) نفسه، ص 53.
- (43) نفس المرجع ، نفس الصفحة.
- (44) رمزي محمود، الأزمة المالية. والفساد العالمي، مصر: منشأة المعارف، 2009، ص 173.
- (45) نفسه، ص 183.
- 46) <http://www.word.Bank.org>.
- (47) حامد نور الدين، "منظمات الهيمنة العالمية (FRI . BIRD) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية دراسة حالة الجزائر"، ورقة من: الوسيط في الدراسات الجامعية، ج 10، الجزائر: دار هومة، 2005، ص 106.
- (48) رمزي محمود، مرجع سابق، ص ص: 183 - 184 .
- 49) <http://www.aljazeera.net/exeres/F124FFD2-4C63-48BF-A42A-EFB07AFE9GE.htm>.
- (50) سمير محمود ناصر، جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و آثارها السلبية على التطور الاقتصادي، ط 1 / سوريا: دار الفرقد ، 2005، ص 38.
- (51) حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 98.
- (52) رمزي محمود، مرجع سابق، ص 207.
- 53) <http://www.inf.org/external/pubs/ft/exrp/wata.htm> glance 2003.
- 54) <http://www.inf.org>. ibid.
- 55) ibidem.
- (56) سمير محمود ناصر، مرجع سابق، ص 22.
- 57) <http://www.maroc.attac.org/jmla/index.php?I> Temid = 60.
- 58) <http://www.muntadyat.com/showthread.php?p=27642>.
- (59) سمير محمود ناصر، مرجع سابق، ص 24.
- (60) نفسه، ص ص 24 - 25.

- 61) <http://www.wtoarab.org> / site content. Aspx ?page key = the organization concisety & Lang = ar.
- 62) <http://www.muntadyat.com>. Ibid.
- 63) د. نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص 155.
- 64) سمير محمود ناصر، مرجع سابق، ص 35.
- 65) العربي فاروق، الدولة الأمة على محك العولمة، الجزائر: طاكسيج، كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 28.
- 66) سمير محمود ناصر، مرجع سابق، ص 33.
- 67) علاء الدين، مرجع سابق، ص: 53 - 56.
- 68) د. نوري منير، مرجع سابق، ص: 165 - 166.
- 69) د. عامر الكبيسي، الفساد و العولمة تزامن لا توأمة، الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص: 134 - 138.
- 70) عمار تكسانة، مرجع سابق، ص 194.
- 71) د. مازن غرايبة، "العولمة و سيادة الدولة الوطنية"، ورقة قدمت لـ: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام، دار هومة، الجزائر: 2004، ص 25.
- 72) نفس المرجع، ص 27.
- 73) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 101 - 136.
- 74) د. عامر الكبيسي، مرجع سابق، ص 137 - 143.
- 75) العربي فاروق، مرجع سابق، ص 63.
- 76) د. بركات محمد مراد، "العولمة وسحق الهويات الثقافية"، (مجلة شؤون اجتماعية)، العدد 85، السنة 22 ربيع 2005، ص 168.
- 77) د. علاء زهير عبد الجواد الرواشدة، مرجع سابق، ص 93 - 98.
- 78) نفسه، ص 100.
- 79) نفس المرجع، نفس الصفحة.

- (80) علاء الدين، مرجع سابق، ص: 45 .
- (81) د. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 181 .
- (82) نفسه، ص 191 .
- (83) نفسه، ص 203 .